

## بيان من رئيس مجلس الأمن

يشير مجلس الأمن إلى قراراته ٢٠١٤ (٢٠١١)، ٢٠٥١ (٢٠١٢)، ٢١٤٠ (٢٠١٤)، ٢٢٠١ (٢٠١٥)، ٢٢٠٤ (٢٠١٥)، ٢٢١٦ (٢٠١٥)، و ٢٢٦٦ (٢٠١٦)، والبيانات الرئاسية المؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٥.

ويشير مجلس الأمن إلى أن مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة توفر أساسا للمفاوضات الشاملة من أجل التسوية السياسية للأزمة في اليمن.

ويرحب مجلس الأمن ببدء العمل بوقف الأعمال القتالية على الصعيد الوطني في اليمن الذي أصبح ساريا في منتصف الليل في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، وانطلاق محادثات السلام اليمنية، التي استضافتها الكويت وتولى تيسيرها وقيادتها المبعوث الخاص للأمين العام المعني باليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، والتي بدأت في ٢١ نيسان/أبريل. ويحث المجلس الأطراف على التقيد التام بوقف الأعمال القتالية وممارسة ضبط النفس في الرد على أي تقارير عن انتهاكات. ويرحب المجلس بإنشاء لجنة للتهدة والتنسيق في الكويت من أجل تعزيز التقيد بوقف الأعمال القتالية في جميع أنحاء البلد، ويدعو الأطراف إلى العمل مع لجنة التهدة والتنسيق من أجل الرد على أي تقارير عن انتهاكات وقف الأعمال القتالية. وعلاوة على ذلك، يكرر المجلس دعوته جميع الأطراف إلى الانخراط في محادثات السلام بطريقة مرنة وبناءة وبدون شروط مسبقة وبجس نية.

ويلاحظ مجلس الأمن كذلك أهمية التوصل إلى اتفاق بشأن إطار المبادئ والآليات والعمليات المتعلقة بإبرام اتفاق شامل يفضي إلى وضع حد نهائي للتراع.

ويدعو مجلس الأمن أيضا جميع الأطراف اليمنية إلى وضع خريطة طريق لتنفيذ التدابير الأمنية المؤقتة، لا سيما على المستوى المحلي، وعمليات الانسحاب وتسليم الأسلحة الثقيلة، واستعادة مؤسسات الدولة، واستئناف الحوار السياسي، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

ويلاحظ مجلس الأمن أنه ينبغي للأطراف، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، أن تلتزم بأن تضمن عن طريق الآليات الأمنية، بما في ذلك تشكيل لجان أمنية، تيسير التفاوض على انسحاب الميليشيات والجماعات

المسلحة والإشراف على ذلك الانسحاب، وأن تتيح تسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة بطريقة منظمة لكي تكون تحت سيطرة الدولة.

ويشير مجلس الأمن إلى أهمية المشاركة الكاملة للمرأة والمجتمع المدني في عملية السلام (بما في ذلك الترتيبات الأمنية)، تمشيا مع نتائج مؤتمر الحوار الوطني.

وعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد إزاء تكثيف الهجمات الإرهابية، بما في ذلك على يد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضا باسم داعش) ويشجع جميع الأطراف اليمنية على تجنب أي فراغ أمني قد يستغله الإرهابيون أو غيرهم من الجماعات العنيفة. ويشدد مجلس الأمن على أن من الضروري إيجاد حل سياسي للأزمة للتصدي لخطر الإرهاب في اليمن على نحو شامل ودائم.

ويشدد مجلس الأمن على أهمية استعادة الحكومة لسيطرتها على جميع مؤسسات الدولة، بما في ذلك احترام تسلسل السلطة المنشأ قانونيا في مؤسسات الدولة؛ وإزالة أي عوائق أو عراقيل تحول دون سير عمل مؤسسات الدولة بطريقة سليمة؛ وإجراء تغييرات لضمان أن تكون المؤسسات السياسية شاملة للجميع.

ويؤكد مجلس الأمن أن استئناف عملية الانتقال السياسي السلمي لليمن نحو دولة ذات حكم ديمقراطي، تمشيا مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي، ينبغي أن تسترشد بدستور جديد وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، وأن تُنفذ على نحو شامل بمشاركة كاملة من جميع طوائف اليمن المتنوعة، بما في ذلك جميع مناطق البلد والشباب ومشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة.

ويشير مجلس الأمن إلى ما يخلفه النزاع من أثر إنساني وبيل على الشعب اليمني ويشدد على أن الحالة الإنسانية ستتدهور في ظل غياب الحل السياسي. ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف إلى الامتثال للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين والممتلكات المدنية إلى أدنى حد، من أجل تجنّب مزيد من المعاناة للشعب اليمني. ويشدد مجلس الأمن كذلك على ضرورة ضمان أمن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة. ويدعو مجلس الأمن كذلك جميع الأطراف إلى احترام وحماية المرافق الطبية والموظفين الطبيين. ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات استباقية من أجل حماية المدنيين والممتلكات المدنية، وذلك للحيلولة دون مزيد من المعاناة للشعب اليمني. ويدعو مجلس الأمن الأطراف كذلك إلى السماح بوصول الإمدادات الإنسانية بطريقة آمنة وبسرعة ودون عوائق إلى جميع المحافظات المتضررة وتيسير وصول الواردات الأساسية من الأغذية والوقود والإمدادات الطبية إلى البلد وتوزيعها في جميع أنحاءه. وفي هذا الصدد، يدعو مجلس الأمن جميع الدول إلى احترام ولاية وعمليات آلية الأمم المتحدة

للتحقق والتفتيش، التي يوجد مقرها في جيبوتي، وإلى تيسير التنفيذ الكامل لولايتها دون مزيد من الإبطاء.

ويشير مجلس الأمن إلى قراره ٢٢٦٦ (٢٠١٦) الذي أعرب فيه المجلس عن دعمه للمبعوث الخاص للأمين العام المعني باليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد والتزامه بالعمل الذي يقوم به، دعماً لعملية الانتقال تحت قيادة يمنية.

ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم خطة إلى مجلس الأمن، في غضون ٣٠ يوماً، مع تحديد الكيفية التي يمكن بها المكتب المبعوث الخاص أن يدعم المرحلة التالية من عمله مع الأطراف، ولا سيما من أجل دعم العناصر المبينة في الفقرة ٥ أعلاه.

ويعيد المجلس تأكيد التزامه القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية.